تحرك عاجل

أطلقوا سراح أيمن بني عودة فورًا

يُحتَجَز أيمن بني عودة، المعروف أيضًا بأيمن غريّب – وهو مدافع فلسطيني عن حقوق الإنسان وأخصائي اجتماعي من بلدة طمون (في محافظة طوباس) بالضفة الغربية المحتلة – بدون أن تُوجَّه إليه أي تهم أو أن يُحاكَم، في سجن إسرائيلي خارج الأرض الفلسطينية المحتلة على خلفية عمله الحقوقي. وتحتجز القوات الإسرائيلية تعسفيًا بني عودة، وهو أب لأربعة أطفال، منذ 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025. وأيدت محكمة عسكرية إسرائيلية أمرًا باعتقاله الإداري لمدة ستة أشهر في 14 ديسمبر/كانون الأول 2025. يجب على السلطات الإسرائيلية إطلاق سراحه فورًا وبدون أي شرط أو قيد.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

إلى: العميدة أورلي ماركمان
رئيسة محكمة الاستئناف العسكرية بجيش الدفاع الإسرائيلي
البريد الإلكتروني الأول:
mazkirut_yvdz@idf.il
البريد الإلكتروني الثاني:
0747937910@court.gov.il

إلى: اللواء آفي بلوط
القيادة المركزية لجيش الدفاع الإسرائيلي
رقم فاكس:
+972 2 530 5741, +972 2 530 5724
البريد الإلكتروني الأول:
pniot.tzibur@mail.idf.il
البريد الإلكتروني الثاني: yoayosh@idf.il

العميدة أورلي ماركمان، اللواء آفي بلوط،
تحية طيبة وبعد،

أبعث إليكما بهذه الرسالة لأحثكما على إطلاق سراح المدافع البارز عن حقوق الإنسان والأخصائي الاجتماعي الفلسطيني، أيمن بني عودة، المُحتَجَز حاليًا في سجن جلبوع بشمال إسرائيل على الفور وبدون أي شرط أو قيد.

في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، اعتقل الجيش الإسرائيلي أيمن بني عودة، وهو من سكان بلدة طمون (في محافظة طوباس) ويبلغ من العمر 43 عامًا، حينما وصل إلى قرية فصايل في الأغوار الوسطى بالضفة الغربية المحتلة، لتوثيق المحن التي يقاسيها يوميًا أهالي أحد المجتمعات المحلية الفلسطينية الذين يواجهون خطرًا وشيكًا بالتهجير القسري.

وأُحتُجِز بني عودة لمدة يومين بمعزل عن العالم الخارجي ورفض كلٌ من الشرطة والجيش الإسرائيلي تأكيد احتجازه لدى أي منهما، على الرغم من الاستفسارات القانونية المتكررة التي قدمتها محاميته. ومع استمرار الضغوط، كشف الجيش الإسرائيلي أنه كان يُحتَجَز في قاعدة سمرا العسكرية في غور الأردن، حيث أُبقِي في الهواء الطلق مُكبَّل اليدين وأُعتُدِي عليه بدنيًا. وبعد ذلك، نُقِل إلى سجن مجدُّو. وبعد ستة أيام، أُستُجوِب بني عودة على خلفية مزاعم مبهمة حول "التحريض على دولة إسرائيل".

وأيدت محكمة عسكرية إسرائيلية أمرًا باعتقاله الإداري لمدة ستة أشهر في 14 ديسمبر/كانون الأول 2025. وأصبح بني عودة واحدًا من آلاف الفلسطينيين المُحتَجَزين بدون توجيه أي تهم إليهم أو محاكَمتهم. ويُحرَم من تلقي أي زيارات من أسرته، حاله كحال غيره من المُحتَجَزين والأسرى الفلسطينيين. ويُحتَجَز أيمن بني عودة تعسفيًا لمجرد عمله في مجال حقوق الإنسان.

ومن ثَمَّ، أحثكما على الإسراع في إطلاق سراح أيمن بني عودة على الفور وبدون أي شرط أو قيد، كي يعود إلى أسرته ومجتمعه. وأحثكما أيضًا على ضمان معاملته معاملةً إنسانية وحمايته من التعرض لأي شكل من أشكال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، ريثما يُطلَق سراحه.

مع احترامي،

معلومات إضافية

أيمن بني عودة، المعروف أيضًا بأيمن غريّب، هو مدافع عن حقوق الإنسان وناشط في المجتمع المحلي من بلدة طمون (في محافظة طوباس) بشمال الضفة الغربية المحتلة، ويبلغ من العمر 43 عامًا. شارك في تأسيس "تعاونية إيخليا النسوية" وترأس مجلس إدارتها إلى أن أُعتُقِل. و"تعاونية إيخليا" هي جمعية ذات قيادة نسائية تقدم الدعم للعاملات الزراعيات والمجتمعات الزراعية الفلسطينية في منطقة الأغوار. وأيمن بني عودة هو أب لأربعة أطفال، لم يبلغ أصغرهم من عمره عامين بعد.

منذ عام 2007، كرَّس حياته للعمل في مجال حقوق الإنسان؛ فهو يُوثّق انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع في غور الأردن، حيث تتعرض المجتمعات البدوية ومجتمعات الرعي الفلسطينية لخطر وشيك بالتهجير القسري، بسبب العنف الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي والمستوطنون المدعومون من الدولة والقيود المفروضة على الوصول إلى المراعي. ووفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، هُجِّر 4,765 فلسطينيًا من 97 مجتمعًا محليًا ومناطق داخل المنطقة ج في الضفة الغربية بين يناير/كانون الثاني 2023 و16 فبراير/شباط 2026، وهُجِّر 35% منهم، أي 1,656، من منطقة الأغوار. وفي يناير/كانون الثاني 2026 فقط، هُجِّر أكثر من 600 فلسطيني من رأس عين العوجا، وهو مجتمع بدوي محلي في وسط غور الأردن، وكان ذلك أكبر عدد من الناس المنتمين إلى مجتمع محلي واحد يهجّرون بسبب اعتداءات المستوطنين والقيود المفروضة على التنقل خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، اعترض مستوطنان إسرائيليان طريق بني عودة بمجرد وصوله إلى مجتمع فصايل لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان المُرتكَبة بحق الرعاة، واتصلا بالجيش الإسرائيلي لاعتقاله. في بادئ الأمر، احتجز منسق أمن مدني لإحدى المستوطنات المجاورة بني عودة قبل نقله إلى حجز الشرطة. وظل مكانه مجهولًا لمدة يومين؛ وبعد استمرار الضغوط من جانب المحامية ريهام نصرة التي يتكفل صندوق المدافعين عن حقوق الإنسان بأتعابها، وبعد تهديدها برفع التماس ليمثل أمام القضاء بشأن احتجازه، كشف الجيش الإسرائيلي أنه يُحتَجَز سرًا في قاعدة سمرا العسكرية في الأغوار الشمالية. وبينما كان مُحتَجَزًا لدى الجيش، تعرض بني عودة للاعتداء البدني. وبعد ستة أيام من اعتقاله، أُستُجوِب على خلفية مزاعم مبهمة حول "التحريض على دولة إسرائيل". وفي 14 ديسمبر/كانون الأول، أيدت محكمة عسكرية أمرًا باعتقاله الإداري لمدة ستة أشهر، وهو أمر تحتجز سلطات الدولة بموجبه الأفراد بدون توجيه أي تهم إليهم أو محاكمتهم. وقد تصل مدة كل أمر بالاعتقال الإداري إلى ستة أشهر، إلا أنه يمكن تجديدها لأجل غير مسمى، بينما يُبقى على سرية الأدلة، ما يعني أن المُعتَقَلين لا يمكنهم الطعن ضد احتجازهم ولا يعلمون موعد إطلاق سراحهم.

ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، كثفت السلطات الإسرائيلية على نحو واسع من استخدامها للاعتقال الإداري ضد الفلسطينيين، في حين أن هذه الممارسة بلغت بالفعل أعتى صورها على الإطلاق منذ 20 عامًا، حتى قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول. وبحسب مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد)، وهو منظمة إسرائيلية لحقوق الإنسان، تحتجز إسرائيل 3,358 فلسطينيًا رهن الاعتقال الإداري، حتى تاريخ فبراير/شباط 2026، إلى جانب 249 فلسطينيًا من غزة يُحتَجَزون أيضًا بدون توجيه أي تهم إليهم أو محاكَمتهم بموجب قانون المقاتلين غير الشرعيين.

ينتهك استخدام إسرائيل الممنهج للاعتقال الإداري القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ إذ يرقى استخدامه على هذا النحو إلى الاحتجاز التعسفي، وإذا طال أمده أو تكرر اللجوء إليه، يمكن أن يرقى إلى المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويشكل استخدام إسرائيل للاعتقال الإداري على نحو تعسفي وشامل وتمييزي عملًا غير إنساني يُرتكَب لإدامة نظام الأبارتهايد ضد الفلسطينيين.

وقالت ولاء، زوجة أيمن، لمنظمة العفو الدولية: "منذ اعتقال أيمن، يُدوِّن ولدنا البالغ من العمر 16 عامًا، يوميات يناجي فيها والده ويحدثه عن مشكلاته ويعبر عن مدى افتقاده إياه؛ فهو شديد التعلُّق به. نحتاج جميعًا إلى أن يرجع إلينا". وأخبرت ولاء منظمة العفو الدولية بأن الجيش الإسرائيلي اقتحم منزلهم في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، بعد اعتقال أيمن بـ 10 أيام، خلال مداهمة لبلدة طمون، وتمركز أفراد الجيش داخل منزلها وأخرجوا العائلة منه لمدة يومين. وعادت العائلة إلى المنزل لتجده مُخرَّبًا.

يجري احتجاز أيمن بني عودة حاليًا في سجن جلبوع بشمال إسرائيل، ما يُعَد انتهاكًا لاتفاقية جنيف الرابعة التي تفرض حظرًا تامًا على نقل المُحتَجَزين خارج الأرض المحتلة. انضموا إلى حملة منظمة العفو الدولية وراسلوا السلطات الإسرائيلية لمطالبتها بإطلاق سراح أيمن بني عودة وجميع الفلسطينيين المُحتَجَزين تعسفيًا فورًا وبدون أي شرط أو قيد.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: [اللغات الإنكليزية والعبرية والعربية]
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: [30 سبتمبر/أيلول 2026]

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: [أيمن بني عودة] (صيغ المذكر)